

كلمة راعي المؤتمر

معالي الدكتور يوسف حمد الإبراهيم

وزير المالية ووزير التخطيط

ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

الإخوة والأخوات ...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يطيب لي بداية أن أحييكم وأشكر حضوركم، كما أنقل إليكم تحيات راعي هذا المؤتمر معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، وأطيب تمنياته بأن يحقق المؤتمر الأهداف المرجوة من عقده.

الإخوة والأخوات :

إننا اليوم بصدد موضوع هام وهاجس يتصدر أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت ويستدعي فهماً عميقاً وتقديراً دقيقاً للالتزامات والاستحقاقات المترتبة عليه .. فعندما يتدفق عشرات الآلاف من الشباب إلى سوق العمل دون أن يجدوا فرص العمل المواتية فإن ثمة خللاً لا بد من تحديده، ولا يستقيم الأمر فقط بتوفير وظائف في الأجهزة الحكومية أو في المؤسسات والشركات المملوكة من الدولة، بل يجب توفير فرص عمل حقيقية سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، لا وظائف مصنعة وغير منتجة ومكررة.

لقد بدأنا في الكويت نتحسس هذه القضية وتوصلنا لقناعات بأن توفير فرص عمل في القطاع الخاص للشباب والشابات من الكويتيين رغم أهميتها لن يكون مهمة يسيرة فهناك إرث نواجهه بسبب تطور الاقتصاد الكويتي على مدى الخمسين عاماً الماضية، فقد تأسست قيم وتقاليد تؤثر العمل في القطاع العام كما أن القطاع الخاص لا يزال بعيداً عن إمكانيات خلق فرص جذابة للكويتيين بالمستوى المطلوب.

وهكذا صدر قانون دعم العمالة الوطنية كثمرة لتعاون الحكومة مع مجلس الأمة، ويهدف القانون إلى تحفيز الكويتيين للعمل في القطاع الخاص وذلك بأن تتحمل الحكومة،

ضمن أحكام أخرى، جزءاً من أعباء التوظيف خصوصاً ما يتعلق بالعلاوات الاجتماعية وعلاوة الأبناء، وهذه خطوة في طريق طويل حتى يصبح سوق العمل في القطاع الخاص أكثر جاذبية للمواطنين .

إلا أن الأمر الأهم هو أن نتفهم أهمية توافق متطلبات القطاع الخاص مع مؤهلات وخبرات المتقدمين للعمل، أي مسألة مخرجات التعليم ومدى قدرة النظام التعليمي على الوفاء باحتياجات سوق العمل في ظل ظروف اقتصادية متجددة تتأثر بالتحويلات التقنية الجارية في الاقتصاد العالمي، وهنا يجب أن نقر بأن النظام التعليمي في الكويت، وفي بقية دول الخليج، قد اعتمد على تخرج عدد كبير من المتعلمين قد يصلح الكثير منهم للعمل في مواقع إدارية وإشرافية، إلا أن القليل فقط يصلح للعمل في مجالات مهنية وحرفية متخصصة .. من جانب آخر فإن القطاع الخاص في الكويت على سبيل المثال مازال يعتمد على العمالة الوافدة التي تتألف معظمها من ذوي التعلم المتدني والإمكانيات المهنية المتواضعة، إضافة إلى أن التكوين المؤسسي للقطاع الخاص يؤكد صغر حجم المؤسسات وهيمنة الملكية العائلية وصغر حجم العمالة .. هذه الحقائق تمثل عراقيل حقيقية في زيادة انخراط العمالة الوطنية في منشآت القطاع الخاص .

الإخوة والأخوات :

أما عن أسواق العمل وسبل تطويرها فلا بد أن نأخذ بالاعتبار المتغيرات الدولية المتسارعة والتي غيرت أنماط الأنشطة الاقتصادية في العديد من الدول مما استوجب تغيرات في متطلبات العمالة .. وإذا استمر التطور التقني في الدول الصناعية بهذه الوتيرة فإن تغيرات بنيوية ستحدث في أسواق العمل المحلية وهذا يستدعي مراجعة أساليب التعليم والتدريب، إذا أردنا أن نكون أعضاء في النظام الاقتصادي العالمي .. إن هذه الحقيقة تستوجب أن نمنع التفكير في كيفية تطوير أساليب التعليم والتدريب لكي تتمكن عمالتنا الوطنية من التوافق مع مستلزمات الاقتصاد المعاصر .

من جانب آخر فإن التشريعات والأنظمة السائدة والتي تنظم علاقات العمل يجب إخضاعها للمراجعة الدقيقة لكي تصبح هذه القوانين أكثر ملاءمة لمصالح العمالة الوطنية التي يجب توفير الحماية المناسبة لها مما يدفعها للانخراط في مؤسسات القطاع الخاص . فإذا أخذنا حالة الكويت فإن قانون العمل في القطاع الأهلي قد وُضع في أواسط الستينات وكانت الثقافة السائدة آنذاك تستبعد انخراط عمالة وطنية في أعمال القطاع الخاص مما جعل القانون غير

معنيّ يجذب العمالة الوطنية للقطاع الخاص .. وما لاشك فيه أن القوانين والتشريعات هي وليدة القيم والثقافات السياسية والاجتماعية السائدة في زمن محدد. لقد آن الأوان لأن تتغير تلك القيم وترتبط بشكل أفضل مع الواقع الاقتصادي الجديد ومن ثم فلا بد من وضع تشريعات ملائمة .. تشريعات لا تكون عبئاً على رجال الأعمال والمؤسسات، بل تكون متوازنة في تحقيق مبادئ الثواب والعقاب والتحفيز المهني لكي تتمكن خلال العقود القادمة من بناء قوة عمل منتجة ومبدعة .

الإخوة والأخوات :

وفي الختام فإن البحوث المقدمة في هذا المؤتمر تتطرق للقضايا كافة المتعلقة « بالتوظيف وأسواق العمل » وهي تشمل محاور أساسية مثل الواقع الديموغرافي والبنية الاقتصادية ونماذج من عمليات توطين العمالة في بعض المؤسسات .. وهذه الأبحاث لابد أن تشكل أساساً جيداً للحوار حول التوظيف وأسواق العمل مما يساهم في خلق أدوات مفيدة تساعد متخذي القرار على صياغة سياسات مناسبة وقابلة للتنفيذ .. ونأمل أن تتوج الجهود المشكورة التي بذلت لتنظيم هذا المؤتمر وإعداد أبحاثه بالنجاح والتوفيق لتحقيق الأهداف المرجوة .

وفقكم الله ورعاكم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...